

# وزارةية لتمكين المرأة تقاطع مع «الوطنية» بالمهام والأدوار



رئيس الديوان الملكي يستقبل الرئيس الألماني الأسبق (بترا)

## فولف؛ نقدر حكمة الأردن في التعامل مع التحديات الإقليمية

صمان - بترا - استقبل رئيس الديوان الملكي الهاشمي الدكتور فايز الطراونة، امس الأحد، الرئيس الألماني الأسبق، كريستيان فولف، الذي يشارك في أعمال المنتدى الألماني العربي الثالث للمياه، الذي بدأت أعماله مساء امس. واستعرض الطراونة، خلال اللقاء، مواقف الأردن بقيادة جلالة الملك حيال مختلف التطورات الإقليمية والدولية، مشيداً بموقف العلاقات التي تجمع الأردن وألمانيا والتي تم التأكيد عليها خلال زيارة جلالتة الأخيرة إلى العاصمة الألمانية برلين.

كما أشار إلى التحديات التي تواجه المملكة جراء استضافتها لنحو مليون ونصف مليون سوري على أراضيها جراء الأزمة السورية الراهنة، وما يشهده ذلك من ضغط على مواردها المحدودة، لا سيما المائية والبنية التحتية منها. وأعرب الضيف الألماني عن تقديره للدور الذي يقوم به الأردن في التعامل مع مختلف التحديات الإقليمية بكل حكمة، وجهود في تحقيق السلام وتعزيز الأمن والاستقرار العالميين.

ولمن ما تقدمه المملكة من خدمات إنسانية وغائية للاجئين السوريين، دأب المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعيهاه للازدان لتمكينه من الاستمرار في تقديم هذه الخدمات.

اصاد الإطارات المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية رؤية الأردن لعام 2020 وترى الأمين العام الأسبق للجنة الوطنية لشؤون المرأة الدكتور أمل الصباغ أنه لا يوجد اختلاف بين اللجنتين، لافتة إلى أنه كان ينبغي التنسيق مع لجنة شؤون المرأة قبل تشكيلها للتناسق مع احتياجاتها، والتشابه بالمهام.

ولفتت أنه وفق مقررات بكتين حمة آلية وطنية واحدة لقضية المرأة وهي اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، مبيّنة أنه في الأردن ومنذ السبعينيات القرن الماضي، فشلت جميع الهيئات الحكومية التي تشكلت حسب المتغيرات، مشيرة إلى وزارة شؤون المرأة التي لم تتمكن من إحداث أي تغيير أو إضافة حقيقية لخدم قضية المرأة.

وقالت أن آلية مثل لجنة شؤون المرأة ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، تمتعت من إصرار تقديم، واتتجت خبرات وملاقات رستتها كجهة قادرة على الدفاع عن حقوق المرأة.

من ناحيتها بينت الوزيرة السابقة مها الخطيب أن اللجنة الوزارية هي تكرار للجنة شؤون المرأة بلا داعي، مضيفة أنه إذا كان لدى أي وزير من أعضاء اللجنة الوزارية قضية تخص ملف المرأة، كان الأجدى بحجها مع لجنة شؤون المرأة.

وقالت الخطيب أن لجنة شؤون المرأة المبروض أنها ذراع لمجلس الوزراء وهي لجنة حكومية معنية برسم السياسات.

مديرة مركز العمل للمساعدة القانونية هديل عبد العزيز ورغم أنها تدعو إلى توحيد المبرجمات والتكاتف والتأكد على عدم تضارب المصالحيات عند تشكيل اللجان، إلا أنها ترى إن كانت أهداف اللجنة الوزارية تنفيذية تتم بالتعاون مع لجنة شؤون المرأة لا صير من وجودها.

الاداء وتحديد آليات ردم الفجوة بين الجنسين القابلة للتطبيق والمراقبة والتقييم، ومراجعة الالويات التنموية العالمية في مجال المرأة والتأكد من انسجام التشريعات والسياسات الوطنية مع تلك الالويات.

وكان رد رئيس الوزراء على مبادرة اللجنة بعضوية وزراء الداخلية والتخطيط والتعاون الدولي والعمل والشؤون البلدية والتتمية الاجتماعية والثقافة والنقل والصناعة والتجارة والتموين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأوضح كتاب رئيس الوزراء أن الغاية هي مناقشة تمكين المرأة خصوصاً في ظل الفرض المتنامية المتعملة في قانون اللا مركزية والبلديات والإطارات المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية رؤية الأردن (2020)، على أن تقوم اللجنة بالمهام المبيّنة بكتاب وزيرة التتمية الاجتماعية.

وما يثير التساؤل لدى جيبيرات بقضايا المرأة، هو عدم وجود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بعضوية اللجنة الوزارية حيث أعلنت تشكيلها اللجنة الوزارية دون مشاركة لجنة شؤون المرأة.

بيد ان المراسلات بين رئيس الوزراء والوزيرة أبو حسان تبين أن رئيس الحكومة وافق على مشاركة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في اللجنة الوزارية، إلا أن تشكيلها اللجنة خلت من اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. وكانت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة أوضحت في كتاب لرئيس الوزراء أن اللجنة الوزارية تتقاطع مع مهام لجنة شؤون المرأة، خصوصاً بموضوع ادماج النوع الاجتماعي، وعدد الالتقارير الدورية الوطنية والدولية، واستراتيجية دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، والادور الذي قامت به اللجنة خلال

ويحسب التعميم الحكومي فإن اللجنة شريك في رسم الخطط التنموية والقطاعات ومتابعة تطبيق القوانين والسياسات والتشكلات التي تم تبنيها في الحفظ والبرامج، وبمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للمرأة الأردنية، مشدداً على اتخاذ ما يلزم من إجراءات والتعاون التام مع اللجنة الوطنية، في تنفيذ المهام والصلاحيات المذكورة.

فيما أوردت وزيرة التتمية مبررات مطالبتها من رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة الوزارية بحسب كتاب وجهته لرئيس الحكومة، بالتراجع الكبير في الأردن، وخصوصاً في مجال المشاركة الاقتصادية حيث شهدت مشاركة المرأة الاقتصادية تراجعاً ملحوظاً مقارنة مع نظيراتها من الدول العربية حيث بلغت 13% في عام 2014. وقد هذه النسبة من أدنى النسب في العالم.

وتشير الوزيرة بكتابها إلى « تراجع تصنيف الأردن في تقرير الفجوة الجندرية العالمي لعام 2014 من المركز 119 إلى المركز 134 من بين 142 دولة، وهذا المركز هو الأدنى منذ أن دخل الأردن في تقرير الفجوة الجندرية في عام 2006 ».

وتختص اللجنة الوزارية بحسب الوزيرة بمراجعة جميع الإجراءات والتدخلات والمبادرات المتعلقة بتمكين المرأة والوقوف على اهم ميقات تقدمها ومراجعة الاتفاقيات المحلية والولية لتتواءم مع توجيهاتها لمجلس الوزراء للمصادقة على قراراتها وما يحقق تمكين المرأة ويتفق مع السياسات العامة للحكومة.

ومن مهام اللجنة مراجعة التقارير الدورية والمحلية ذات العلاقة ومراجعة اداء الأردن وفق تلك التقارير واقتراح مبادرات لتحسين

صمان - سوسر حدادين

لجنة وزارية لتمكين الالوات حول صلاحيات في ظل وجود اللجنة التي تؤكد الحكومة ان تكون بعيدا عنها. ان اللجنة الوزارية جنة شؤون المرأة ولن تحل محلها.

مهام اللجنة الجديدة يظهر تقاطع وتشابه بتمميم وجهة رئيسة أشهر حدد فيه مهام الوظيفية لشؤون المرأة جميع الجهات الرسمية قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بالمرأة.

كومة اللجنة الوطنية للملكة في الهيئات المحلية والعربية ون المرأة، وان مهمتها امة المتعلقة بالمرأة، نظمة التي تحول دون في جميع المجالات.